www.daralthaqafa.com

شرح قانون
أصول المحاكمات الجزائية

الجزء الأول

دراسة تحليلية مقارنة

وفق أحدث التعديلات التشريعية وأحكام القضاء

الدعاوى الناشئة عن الجريمة
الدعوى الجزائية والدعوى المدنية التبعية
جمع الاستدلالات - مرحلة التحقيق الابتدائي

الدكتور
نظام توفيق المجالي
أستاذ القانون الجزائي - جامعة مؤتة
عميد كلية الحقوق - جامعة مؤتة - سابقاً
محامٍ - نقابة المحامين الأردنيين

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

www.daralthaqafa.com

شـــرح قانـــون
أصـول المحاكمـات الجزائية

الجزء الأول

www.daralthaqafa.com

347, 565
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2026/6/3353)
المؤلف: نظام توفيق المجالي
الكتاب: شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية - الجزء الأول
الواصفات: المحاكمات - الإجراءات الجنائية - الدعاوى - المحاكم الجنائية - الأردن
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-396-3

الطبعة الأولى 2027م - 1448هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

شـــرح قانـــون
أصـول المحاكمـات الجزائية

الجزء الأول

دراســـة تحليليـــة مقارنـــة
وفق أحدث التعديلات التشريعية وأحكام القضاء

الـدعـــاوى النـاشئـــة عـــن الجريمـــة
الدعـوى الجزائيـة والدعـوى المدنيـة التبعيـة
جمع الاستدلالات - مرحلة التحقيق الابتدائي

الدكتور
نظـام توفيـق المجالـي
أستاذ القانون الجزائي - جامعة مؤتة
عميد كلية الحقوق - جامعة مؤتة - سابقاً
محامٍ - نقابة المحامين الأردنيين

دار الثقافة للنشر والتوزيع
2027 م - 1448هـ

www.daralthaqafa.com

الفهرس

تقديم..... 19

الباب التمهيدي: المبادئ العامة الأساسية في قانون أصول المحاكمات الجزائية 21
الفصل الأول: تعريف قانون أصول المحاكمات الجزائية وموضعه في النظام القانوني العام وصلته بالدستور..... 22
المبحث الأول: تعريف قانون أصول المحاكمات الجزائية وموضوعه..... 22
المطلب الأول: التعريف الفقهي..... 22
المطلب الثاني: موضوع قانون أصول المحاكمات الجزائية 24
المبحث الثاني: موضوع قانون أصول المحاكمات الجزائية من النظام القانوني العام وعلاقته بالدستور..... 26
الفصل الثاني: علاقة قانون أصول المحاكمات الجزائية بقانون العقوبات والقوانين الأخرى 29
المبحث الأول: العلاقة المتبادلة بين قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات..... 29
المبحث الثاني: علاقة قانون أصول المحاكمات الجزائية بقانون أصول المحاكمات المدنية..... 31
المبحث الثالث: علاقة قانون أصول المحاكمات الجزائية بقانون استقلال القضاء . 33
الفصل الثالث: سريان نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية من حيث الزمان والمكان..... 36
المبحث الأول: الصلاحية الزمانية لسريان نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية وما يثيره من إشكالات إجرائية..... 36
المطلب الأول: مدلول الأثر الفوري لسريان نصوص القانون من الناحية الزمانية..... 37
المطلب الثاني: نطاق تطبيق قاعدة الأثر الفوري المباشر لسريان نصوص القانون 38
الفرع الأول: القواعد المتعلقة بتشكيل المحاكم وقواعد الاختصاص..... 38
الفرع الثاني: القواعد المتعلقة بقيود إقامة الدعوى وتعديلها وقواعد مهل الملاحقة وتقادم الدعوى 41
الفرع الثالث: القواعد المتعلقة بإجراءات التحقيق الابتدائي والمحاكمة وقواعد طرق الطعن في الأحكام..... 43
المبحث الثاني: سريان قانون أصول المحاكمات الجزائية من حيث المكان..... 45

www.daralthaqafa.com

الفصل الرابع: الشرعية الإجرائية الجزائية 48
المبحث الأول: أسس الشرعية الدستورية لقانون أصول المحاكمات الجزائية..... 49
المبحث الثاني: قواعد تفسير نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية 53
الفصل الخامس: الأنظمة الإجرائية المختلفة والمنهج المعتمد وموقف الشارع الأردني منها 56
المبحث الأول: الأنظمة التقليدية والحديثة للادعاء العام..... 56
المطلب الأول: النظام الاتهامي..... 57
المطلب الثاني: نظام التنقيب والتحري..... 59
المطلب الثالث: النظام المختلط..... 62
المطلب الرابع: نظام الدفاع الاجتماعي الحديث 63
المبحث الثاني: منهج الشارع الأردني من النظم الإجرائيـة وتطـور قـانون أصـول المحاكمات الجزائية 65
المطلب الأول: ملامح اعتماد الشارع الأردني للنظام المختلط..... 65
المطلب الثاني: مراحل التطور التشريعي لقانون أصول المحاكمات الجزائية..... 66

القسم الأول

الدعاوى الناشئة عن الجريمة

الباب الأول: دعوى الحق العام (الدعوى الجزائية) 79
الفصل الأول: أطراف دعوى الحق العام..... 81
المبحث الأول: النيابة العامة (الطرف الأول الأصيل في الدعوى الجزائية) 81
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للنيابة العامة..... 82
المطلب الثاني: تشكيل النيابة العامة..... 84
الفرع الأول: تشكيل النيابة العامة في التشريع الأردني 84
الفرع الثاني: تشكيل النيابة العامة في التشريع المصري 87
المطلب الثالث: خصائص النيابة العامة..... 91
المطلب الرابع: اختصاصات النيابة العامة 97
الفرع الأول: تعدد وتنوع اختصاصات النيابة العامة 97
الفرع الثاني: ما يخرج عن اختصاص النيابة العامة..... 101
الفرع الثالث: حالات تحريك دعوى الحق العام من غير النيابة العامة 102
المبحث الثاني: المشتكى عليه (من تقام عليه دعوى الحق العام) 106
الفصل الثاني: القيود التي ترد على سلطة النيابة العامة في تحريك دعوى الحق العام. 109
المبحث الأول: الشكوى..... 110

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: تعريف الشكوى وعلة تطلبها 110
المطلب الثاني: نطاق الشكوى 111
المطلب الثالث: نشوء الحق في الشكوى والأحكام المرتبطة بها 114
المطلب الرابع: حكم الشكوى حال تعدد الجرائم 117
المطلب الخامس: آثار تقديم الشكوى 119
المطلب السادس: انقضاء الحق في الشكوى 120
المبحث الثاني: الإذن وحالاته كقيد إجرائي 123
المطلب الأول: الحصانة البرلمانية 123
المطلب الثاني: الحصانة القضائية 127
المطلب الثالث: الحصانة الإجرائية الخاصة والواردة في بعض قوانين الهيئات العامة الرسمية 130
المبحث الثالث: الطلب 133
الفصل الثالث: أسباب انقضاء دعوى الحق العام 135
المبحث الأول: الحكم البات 135
المطلب الأول: الأحكام التي تحوز قوة إنهاء الدعوى الجزائية 136
المطلب الثاني: شروط الدفع بقوة الحكم الجزائي البات في إنهاء الدعوى الجزائية 139
الفرع الأول: وحدة الخصوم (أطراف الدعوى) 139
الفرع الثاني: وحدة الموضوع 141
الفرع الثالث: وحدة السبب 142
المطلب الثالث: ما يكتسب القوة من أجزاء الحكم وتعلقه بالنظام العام 145
المبحث الثاني: الأسباب العارضة لانقضاء دعوى الحق العام 147
المطلب الأول: وفاة المشتكى عليه (أو الظنين أو المتهم) 149
المطلب الثاني: تقادم دعوى الحق العام وتقادم العقوبة 153
الفرع الأول: تعريف التقادم 153
الفرع الثاني: مدة تقادم دعوى الحق العام (وتقادم العقوبة) 155
الفرع الثالث: انقطاع مدة التقادم 159
الفرع الرابع: آثار تقادم الدعوى الجزائية 164
المطلب الثالث: العفو العام (العفو الشامل) 166
المبحث الثالث: الأسباب الخاصة لانقضاء دعوى الحق العام 169
المطلب الأول: التنازل عن الشكوى 169
المطلب الثاني: صفح الفريق المتضرر 171
المطلب الثالث: التصالح والصلح 173

www.daralthaqafa.com

الباب الثاني: الادعاء بالحق الشخصي أمام القضاء الجزائي (الدعوى المدنية التبعية) 176
الفصل الأول: أطراف الادعاء بالحق الشخصي أمام القضاء الجزائي المختص 178
المبحث الأول: المدعي بالحق الشخصي..... 178
المطلب الأول: المقصود بالمدعي بالحق الشخصي والأهلية المتطلبة فيه 179
المطلب الثاني: مدى انتقال الادعاء بالحق الشخصي إلى الغير 180
المبحث الثاني: المدعى عليه في الادعاء بالحق الشخصي 182
المطلب الأول: تحديد المدعى عليه بالحق الشخصي..... 183
المطلب الثاني: اشتراط انتقال المسؤولية عن التعويض إلى الغير..... 184
الفصل الثاني: سبب الدعوى المدنية المقامة أمام القضاء الجزائي ومجال التعـويض المترتب على الضرر 186
المبحث الأول: شروط الضرر الناشئ عن الجريمة كسبب للادعاء بالحق الشخصي186
المبحث الثاني: نطاق التعويض عن الضرر المترتب عن الجريمة "موضوع الادعـاء بالحق الشخصي" 190
المطلب الأول: المدلول الضيق للتعويض المترتب على الضرر الناشئ عن الجريمة. 190
المطلب الثاني: المدلول الموسَّع للتعويض ومدى حبس المدين المحكـوم عليـه بالتعويض والاتجاهات المستحدثة في التشريع الأردني 194
الفصل الثالث: مباشرة الادعاء بالحق الشخصي (الدعوى المدنية التبعية) 197
المبحث الأول: القيود الخاصة بحق المضرور في الخيار بين الطـريقين: الجزائـي أو المدني 197
المطلب الأول: مفهوم قاعدة الخيار 197
المطلب الثاني: مجال الخيار..... 198
المطلب الثالث: قيود وشروط الخيار 198
المبحث الثاني: مباشرة الادعاء بالحق الشخصي أمام المحكمة المدنية..... 200
المطلب الأول: إيقاف الفصل في الدعوى المدنية لحين صدور حكم نهائي فـي الدعوى الجزائية..... 200
المطلب الثاني: نطاق تأثير الحكـم الجزائـي علـى الـدعوى المدنيـة التبعيـة المنظورة من المحكمة المدنية المختصة 203
المبحث الثالث: مباشرة الادعاء بالحق الشخصي أمام القضاء الجزائي المختص .. 205
الفصل الرابع: آثار الادعاء بالحق الشخصي أمام القضاء الجزائي 207
المبحث الأول: حدود التبعية من حيث الإجراءات والإثبات 207
المبحث الثاني: تقيد المحكمة الجزائية الفصل في الدعويين بحكم واحد 209
المطلب الأول: شروط الحكم الصادر في الدعويين..... 210

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: قاعدة وجوب صدور حكم واحد في الدعويين..... 211
المطلب الثالث: مدى صلاحية المحكمة الجزائية بإحالة الدعوى المدنية التبعية إلى المحكمة المدنية المختصة 212
المطلب الرابع: الاستثناءات على قاعدة التبعية من جهة جواز نظر الدعوى المدنية دون دعوى الحق العام..... 213
المبحث الثالث: نطاق حجية الحكم الجزائي على الشق المدني التابع لدعوى الحق العام..... 216

القسم الثاني

مراحل دعوى الحق العام السابقة على مرحلة المحاكمة

الباب الأول: جمع الاستدلالات (البحث الأوّلي) 224
الفصل الأول: ماهية إجراءات الاستدلال والسلطة المختصة بمباشرتها..... 225
المبحث الأول: التعريف بإجراءات الاستدلال..... 225
المبحث الثاني: السلطة المختصة بالاستدلال وتبعيتها للنيابة العامة 227
المطلب الأول: التفرقة بين الضبطية القضائية والضبطية الإدارية..... 227
المطلب الثاني: تشكيل الضابطة العدلية 228
الفرع الأول: تشكيل الضابطة العدلية في التشريع الأردني..... 228
الفرع الثاني: تشكيل الضابطة القضائية في التشريع المصري..... 229
الفرع الثالث: التزام مأموري الضابطة العدلية بقواعد الاختصاص ومصدر اكتساب صفة الضابطة العدلية..... 231
المطلب الثالث: تبعية الضابطة العدلية للنيابة العامة 233
الفصل الثاني: أعمال الاستدلال والاختصاصات الاستثنائية للضابطة العدلية..... 235
المبحث الأول: الاختصاصات العادية للضابطة العدلية في تقصي وجمع الاستدلالات..... 235
المطلب الأول: مفهوم استقصاء الجرائم..... 236
المطلب الثاني: تعدد وسائل الاستقصاء..... 236
الفرع الأول: تلقي الإخبارات والشكاوي..... 237
الفرع الثاني: جمع الاستدلالات والأدلة المادية..... 238
الفرع الثالث: التزام مأمور الضابطة العدلية بإبراز ما يثبت شخصيته وصفته عند مباشرته عمله..... 239
الفرع الرابع: أعمال الاستدلال لا تنشئ دليلاً قانونياً 240

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: الاختصاصات الاستثنائية للضابطة العدلية في حال الجرم المشهود 241
المطلب الأول: ماهية الجرم المشهود وطبيعته 241
المطلب الثاني: حالات الجرم المشهود 244
المطلب الثالث: شروط الجرم المشهود 249
المطلب الرابع: آثار الجرم المشهود 251
الفرع الأول: السلطات الموسعة للضابطة العدلية في حالة الجناية المشهودة 252
الفرع الثاني: السلطات المقيدة للضابطة العدلية حال الجرم المشهود في الجنح . 258
المطلب الخامس: الحالات الخاصة الملحقة بالجرم المشهود 259
المبحث الثالث: الصلاحية الذاتية للضابطة العدلية في القبض على المشتكى عليه 261
المطلب الأول: تعريف القبض وتمييزه عن الأوضاع التي يشتبه معها 262
المطلب الثاني: الشروط الموضوعية للقبض 264
المطلب الثالث: الشروط الشكلية الجوهرية للقبض وفق خطة الشارع الأردني... 267
المطلب الرابع: المنهج الموسّع للقبض في التشريع المقارن 271
الفصل الثالث: ندب الضابطة العدلية في إجراء من إجراءات التحقيق واختصاص الضابطة العدلية للتصرف في محضر الاستدلال 273
المبحث الأول: حدود وضوابط ندب الضابطة العدلية في إجراء من إجراءات التحقيق. 273
المطلب الأول: السند القانوني للندب 273
المطلب الثاني: الشروط الموضوعية 275
المطلب الثالث: الشروط الشكلية لصحة أمر الندب 277
المطلب الرابع: تنفيذ أمر الندب 279
المبحث الثاني: تنظيم المحاضر (أو الضبوط) والتصرف فيها 280
المطلب الأول: قواعد تنظيم المحاضر أو الضبوط 280
المطلب الثاني: إحالة المحاضر المنظمة إلى المرجع الجزائي المختص 282
الباب الثاني: التحقيق الابتدائي 284
الفصل الأول: القواعد العامة في التحقيق الابتدائي 285
المبحث الأول: ماهية التحقيق الابتدائي 285
المطلب الأول: خصائص التحقيق الابتدائي 285
المطلب الثاني: مدى وجوب إجراء التحقيق الابتدائي (نطاق الجرائم التي تستوجب أو تجيز التحقيق فيها) 289
المبحث الثاني: ضمانات التحقيق الابتدائي 291
المبحث الثالث: السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي 296

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: النيابة العامة (سلطة التحقيق الأصلية في التشريع الأردني) 296
الفرع الأول: النيابة العامة لدى المحاكم النظامية أو العادية 297
الفرع الثاني: النيابة العامة لدى المحاكم الخاصة أو المتخصصة..... 298
الفرع الثالث: السلطة المختصة شخصياً بالتحقيق الابتدائي..... 301
الفرع الرابع: النيابة العامة المتخصصة في القوانين الخاصة..... 303
المطلب الثاني: تعدد سلطات التحقيق الابتدائي في التشريع المصري 303
المطلب الثالث: تحديد النيابة العامة المختصة محلياً بالتحقيق الابتدائي 306
المطلب الرابع: قاضي التحقيق في التشريع الفرنسي..... 309
المبحث الثالث: حدود الدعوى أمام سلطة التحقيق الابتدائي..... 310
الفصل الثاني: إجراءات التحقيق الابتدائي الخاصة بالتنقيب عن الأدلة..... 313
المبحث الأول: الانتقال والمعاينة..... 314
المطلب الأول: ماهية الانتقال والمعاينة..... 314
المطلب الثاني: القواعد الإجرائية للانتقال والمعاينة..... 317
المبحث الثاني: التفتيش القضائي..... 318
المطلب الأول: ماهية التفتيش القضائي 319
الفرع الأول: تعريف التفتيش القضائي وخصائصه..... 320
الفرع الثاني: التمييز بين التفتيش القضائي وبعض الأوضاع التي قد تشتبه به .. 321
المطلب الثاني: التفتيش القضائي للمنازل (المساكن)..... 325
الفرع الأول: الشروط الموضوعية للتفتيش..... 326
الفرع الثاني: الشروط الشكلية لتفتيش المنازل 331
المطلب الثالث: تفتيش الأشخاص 334
المطلب الرابع: ضبط الأشياء 337
المطلب الخامس: بطلان التفتيش 340
المطلب السادس: ضبط المراسلات ومراقبة المحادثات 343
المبحث الثالث: سماع الشهود..... 346
المطلب الأول: ماهية الشهادة..... 346
المطلب الثاني: القواعد الإجرائية لسماع الشهود 347
المبحث الرابع: الاستجواب..... 351
المطلب الأول: ماهية الاستجواب والمواجهة 352
الفرع الأول: تعريف الاستجواب والمواجهة ودورهما الإجرائي..... 352
الفرع الثاني: الضمانات الإجرائية قبل البدء باستجواب المشتكى عليه..... 354
المطلب الثاني: الاستجواب بين الوجوب والجواز..... 356

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: الضمانات الموضوعية للاستجواب 358
المطلب الرابع: حالات بطلان الاستجواب..... 365
المبحث الخامس: ندب الخبراء..... 366
المطلب الأول: ماهية الخبرة 367
المطلب الثاني: القواعد الإجرائية العامة والخاصة بندب الخبراء..... 369
الفصل الثالث: إجراءات الاحتياط إزاء المشتكى عليه (الظنين أو المتهم) 373
المبحث الأول: الأحكام المشتركة للمعاملات وإجراءات الاحتياط..... 374
المبحث الثاني: مذكرتا الحضور والإحضار 376
المطلب الأول: مذكرة الدعوة للحضور 376
المطلب الثاني: مذكرة الإحضار 378
المبحث الثالث: مذكرة التوقيف (الحبس الاحتياطي) 381
المطلب الأول: السلطة المختصة للأمر بالتوقيف..... 382
الفرع الأول: السلطة المختصة بالتوقيف في التشريع الأردني 382
الفرع الثاني: تعدد سلطات التحقيق في التشريع المصري..... 383
المطلب الثاني: مجال التوقيف وشروطه..... 383
الفرع الأول: مبررات التوقيف (أو الحبس الاحتياطي) 384
الفرع الثاني: مجال التوقيف (الجرائم التي يجوز فيها التوقيف) 385
الفرع الثالث: شروط التوقيف..... 386
المطلب الثالث: مدة التوقيف 388
الفرع الأول: مدة التوقيف في التشريع الأردني..... 389
الفرع الثاني: المدد القصوى للحبس الاحتياطي في التشريع المصري..... 391
المطلب الرابع: بدائل التوقيف (أو الحبس الاحتياطي) 395
المطلب الخامس: الطعن في قرارات التوقيف وبدائل التوقيف 400
المطلب السادس: انقضاء التوقيف (إخلاء سبيل الموقوف) 404
الفرع الأول: إخلاء السبيل الوجوبي 404
الفرع الثاني: إخلاء السبيل الجوازي 407
الفرع الثالث: الطعن بالقرار الصادر في إخلاء السبيل الجوازي..... 410
الفرع الرابع: استرداد مذكرة التوقيف 411
المطلب السابع: تجديد التوقيف..... 412
الفصل الرابع: التصرف في التحقيق الابتدائي 416
المبحث الأول: ماهية التصرف في التحقيق الابتدائي..... 416
المبحث الثاني: قرار منع المحاكمة 419

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: حالات وأسباب قرار منع المحاكمة 420
المطلب الثاني: حجية قرار منع المحاكمة 424
المبحث الثالث: قرارات المدعي العام بإسقاط الدعوى..... 428
المبحث الرابع: قرار المدعي العام بلزوم المحاكمة في الجنايات..... 429
المبحث الخامس: قرار المدعي العام بالتصرف في التحقيق بلزوم المحاكمة (ابتداءً) في الجنح والمخالفات 433
المبحث السادس: قرار المدعي العام بحفظ الأوراق وعدم سماع الدعوى وعدم الاختصاص..... 436
المطلب الأول: القرار الصادر بحفظ الدعوى وقرار حفظ الأوراق 436
المطلب الثاني: قرار المدعي العام بعدم الاختصاص..... 439
المطلب الثالث: قرار المدعي العام بعدم سماع الدعوى..... 441

المراجع 445

www.daralthaqafa.com

تقديم

يتناول الجزء الأول من هذا المؤلَّف الدعاوى الناشئة عن الجريمة والتي تُعدُّ الدعوى الجزائية هي صلب دراسة كافة قواعد وأصول السير في الدعوى في مختلف مراحلها، كما يتناول دراسة الأحكام والقواعد التي تحكم الدعوى المدنية التبعية، ثم بيان الأصول والقواعد خلال مرحلة الاستدلال والتحري، ودراسة القواعد الإجرائية والجوهرية أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي والتي تعدُّ المرحلة التي تسبق مرحلة المحاكمة.

والحقيقة أن هذا المؤلف لم يولد من فراغ، فقد جاء على خلفية تجربة طويلة في تدريس مساق (قانون أصول المحاكمات الجزائية) بدأت منذ العام 1987م، وترسّخ في نفسي إيمان بأن أستاذ القانون الجزائي الجامعي لا يبدع في العلوم الجنائية ما لم يربط بين العلم النظري والجانب التطبيقي واتباع مدى نجاحه في تزويد الطلبة والباحثين بالمؤلفات العلمية التي تجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي وعرض اجتهاد القضاء في المسائل ذات الأهمية.

وبناءً على ذلك، فقد حرصت في هذا المؤلَّف على إظهار مواطن القوة والضعف في معادلة النظرية والتطبيق في الإجراءات الجزائية وأصولها.

وإن كنت لا أدَّعي الكمال، فهو لله وحده، إلا أنني أتمنى أن أكون قد قدّمت إضافة جديدة علّها تسد بعض الفراغ في المكتبة القانونية الجزائية. أما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

والحمد لله تمَّ إنجاز هذا المؤلَّف بعد قضاء خدمة في جامعة مؤتة (جامعة السيف والقلم) ما يقارب أربعة عقود، وكان لي شرف الخدمة في هذه الجامعة العريقة منذ بداية تأسيسها كأحد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق، والتي تقوم بدورها المميَّز في خدمة العدالة، من خلال الزملاء الأكفَّاء أعضاء الهيئة التدريسية.

ونقسِّم هذا الجزء من المؤلَّف إلى قسمين: الأول في الدعاوى الناشئة عن الجريمة، والثاني في مراحل دعوى الحق العام السابقة على مرحلة المحاكمة، ثم خصص الباب التمهيدي في دراسة المبادئ العامة الأساسية في قانون أصول المحاكمات الجزائية.

والله ولي التوفيق،،،،

المؤلِّف/ أ. د. نظام توفيق المجالي

www.daralthaqafa.com

شرح قانون
أصول المحاكمات الجزائية

الجزء الثاني

دراسة تحليلية مقارنة
وفق أحدث التعديلات التشريعية وأحكام القضاء

المحاكمة (التحقيق النهائي)
الإطار العام لنظريتي الإثبات الجنائي والبطلان
القواعد العامة في الأحكام الجزائية
وطرق الطعن فيها

الدكتور
نظام توفيق المجالي
أستاذ القانون الجزائي - جامعة مؤتة
عميد كلية الحقوق - جامعة مؤتة - سابقاً
محامٍ - نقابة المحامين الأردنيين

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

www.daralthaqafa.com

شـــرح قانـــون
أصـول المحاكمـات الجزائية

الجزء الثاني

www.daralthaqafa.com

347, 565
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2026/6/3353)
المؤلف: نظام توفيق المجالي
الكتاب: شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية - الجزء الثاني
الواصفات: المحاكمات - الإجراءات الجنائية - الدعاوى - المحاكم الجنائية - الأردن
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-396-3

الطبعة الأولى 2027م - 1448هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©
رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.
وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:
دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)
Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com
الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

شـــرح قانـــون
أصـول المحاكمـات الجزائية

الجزء الثاني

دراســـة تحليليـــة مقارنـــة
وفق أحدث التعديلات التشريعية وأحكام القضاء

المحـاكمـــة (التحقـيـــق النهـــائـــي)
الإطار العام لنظريتي الإثبات الجنائي والبطلان
القواعـد العامة فـي الأحكـام الجزائيـة
وطـــرق الطعـــن فيهـــا

الدكتور
نظـام توفيـق المجالـي
أستاذ القانون الجزائـي - جامعـة مؤتـة
عميد كلية الحقوق - جامعة مؤتة - سابقاً
محـامٍ - نقابـة المحاميـن الأردنييـن

دار الثقافة للنشر والتوزيع
2027 م - 1448هـ

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة..... 17

القسم الأول

المحاكمة (التحقيق النهائي)

الباب الأول: السلطة المختصة بالمحاكمة والاختصاص الجزائي (التنظيم القضائي) 22

الفصل الأول: تشكيل القضاء الجزائي وضمانة استقلال القضاء..... 23

المبحث الأول: عناصر تشكيل القضاء وأسلوب اختيار القضاة..... 23

المطلب الأول: عناصر تشكيل القضاء 23

الفرع الأول: القضاة 24

الفرع الثاني: النيابة العامة..... 26

الفرع الثالث: كاتب المحكمة..... 27

المطلب الثاني: أسلوب اختيار القاضي والإعداد المهني للقضاء..... 28

المبحث الثاني: ضمان استقلال القضاء وكونه القضاء الطبيعي للأفراد 30

المطلب الأول: مؤيدات استقلال القضاء..... 30

المطلب الثاني: محاكمة المشتكى عليه (الظنين أو المتهم) أمام القضاء الطبيعي... 34

المبحث الثالث: موانع القضاء (عدم الصلاحية، الرد، التنحّي) 35

المطلب الأول: حالات عدم الصلاحية..... 36

الفرع الأول: الحالات العامة لعدم الصلاحية 37

الفرع الثاني: حالات عدم الصلاحية الخاصة بالدعوى الجنائية 39

المطلب الثاني: رد القاضي وتنحيته..... 43

الفرع الأول: حالات الرد وممن يجوز رده وممن يملك طلب الرد 44

الفرع الثاني: إجراءات الرد وإجراءات التنحي وآثار الرد 45

الفصل الثاني: الاختصاص الجزائي للمحاكم الجزائية 49

المبحث الأول: المبادئ العامة في الاختصاص الجزائي..... 49

المطلب الأول: تنوع الاختصاص الجزائي..... 50

المطلب الثاني: الطابع الإلزامي للاختصاص الجزائي واتصاله بالنظام العام 51

المبحث الثاني: أوجه الاختصاص 53

المطلب الأول: الاختصاص النوعي 53

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: الاختصاص النوعي للمحاكم العادية (النظامية) 54
الفرع الثاني: الاختصاص النوعي للمحاكم الخاصة..... 59
المطلب الثاني: الاختصاص الشخصي 66
الفرع الأول: قضاء الأحداث المتخصص..... 67
الفرع الثاني: القضاء المختص لمحاكمة العسكريين (المحاكم العسكرية).... 71
الفرع الثالث: القضاء المختص بمحاكمة منتسبي الأمن العام (محكمة الأمن العام)..... 76
المطلب الثالث: الاختصاص المكاني..... 77
المبحث الثالث: الخروج على القواعد العامة في الاختصاص 80
المطلب الأول: امتداد الاختصاص حال الارتباط بين الجرائم..... 80
الفرع الأول: تعريف امتداد الاختصاص 81
الفرع الثاني: حالات امتداد الاختصاص 82
المطلب الثاني: الاختصاص الشامل لمحكمة الجنايات (المحكمة الأعلى درجة للمحكمة الأدنى من نفس الدرجة 85
المطلب الثالث: جرائم الجلسات 85
المطلب الرابع: نقل الدعوى لحالة الضرورة..... 87
المطلب الخامس: المسائل العارضة..... 88
الفرع الأول: المسائل الأولية..... 89
الفرع الثاني: المسائل الفرعية..... 92
المطلب السادس: المسائل الدستورية 95
الفرع الأول: المسائل الدستورية وفق أحكام الدستور الأردني وقانون المحكمة الدستورية الأردني رقم (15) لسنة 2012 96
الفرع الثاني: المسائل الدستورية في قانون المحكمة الدستورية العليا في جمهورية مصر العربية 100
المبحث الرابع: تنازع الاختصاص..... 103
المطلب الأول: شروط قيام حالة التنازع 103
المطلب الثاني: صور تنازع الاختصاص وإجراءات السير في تعيين المرجع..... 105
المطلب الثالث: البت في طلب تعيين المرجع والآثار المترتبة على تعيين المرجع.... 107
الباب الثاني: أصول المحاكمة الجزائية أمام المحاكم النظامية والخاصة..... 109
الفصل الأول: المبادئ العامة في إجراءات المحاكمة..... 110
المبحث الأول: مبدأ علانية المحاكمة..... 110

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: شفوية إجراءات المحاكمة..... 113
المبحث الثالث: مبدأ المواجهة بين الخصوم أثناء جلسات المحاكمة..... 116
المبحث الرابع: تدوين إجراءات المحاكمة 118
المبحث الخامس: تقيد المحكمة بحدود الدعوى 119
الفصل الثاني: أصول المحاكمة الجزائية أمام المحاكم النظامية.. محاكم الدرجة الأولى (محاكم الصلح ومحاكم البداية) 125
المبحث الأول: أصول المحاكمة الجزائية لدى محاكم الصلح 125
المطلب الأول: تعدُّ النصوص القانونية الناظمة لقواعد وأصول المحاكمة الجزائية أمام محاكم الصلح..... 126
المطلب الثاني: أصول وقواعد البدء في إجراء المحاكمة أمام محاكم الصلح.... 126
الفرع الأول: وسائل دخول الدعوى في حوزة محاكم الصلح 127
الفرع الثاني: أصول المحاكمة أمام محكمة الصلح 127
المبحث الثاني: أصول المحاكمة الجزائية أمام محاكم البداية..... 131
المطلب الأول: أصول المحاكمة الجزائية أمام محكمة البداية بوصفها محكمة جنح 131
الفرع الأول: القواعد الإجرائية الأولية للسير في إجراء المحاكمة 132
الفرع الثاني: ترتيب إجراء السير في المحاكمة..... 133
المطلب الثاني: أصول المحاكمة الجزائية لدى محكمة البداية بوصفها محكمة جنايات 136
الفرع الأول: وسائل دخول الدعوى في حوزة محكمة البداية والبدء في إجراء المحاكمة..... 136
الفرع الثاني: ترتيب وتنظيم السير في إجراء المحاكمة الجزائية..... 140
الفرع الثالث: اختتام المحاكمة وإصدار الحكم الجزائي 142
المبحث الثالث: أصول المحاكمة الجزائية أمام محاكم الأحداث..... 143
المطلب الأول: خصوصية إجراءات التحقيق والمحاكمة أمام محكمة الأحداث... 144
المطلب الثاني: صلاحية محكمة الأحداث في تقرير التدابير غير السالبة للحرية 148
الفصل الثالث: أصول المحاكمة الجزائية أمام محكمة الجنايات الكبرى وقواعد محاكمة المتهم الغائب الفار من وجه العدالة 151
المبحث الأول: أصول المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى..... 151
المطلب الأول: وسائل دخول الدعوى في حوزة محكمة الجنايات الكبرى 151

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: ترتيب أصول المحاكمة لدى محكمة الجنايات الكبرى 152
المبحث الثاني: محاكمة المتهم الفار من وجه العدالة..... 155
المطلب الأول: الإجراءات الأولية للبدء في إجراء محاكمة المتهم الفار من وجه العدالة..... 156
المطلب الثاني: خصوصية إجراءات محاكمة المتهم الفار من وجه العدالة..... 157
المطلب الثالث: طبيعة آثار الحكم الصادر بإدانة المتهم..... 160

القسم الثاني

الإطار العام لنظريتي الإثبات الجنائي والبطلان

الباب الأول: الإثبات الجنائي..... 170
الفصل الأول: المبادئ العامة في الإثبات..... 171
المبحث الأول: ماهية الإثبات في المواد الجزائية..... 171
المطلب الأول: تعريف الإثبات وهدفه..... 171
المطلب الثاني: موضع نظرية الإثبات في قانون أصول المحاكمات الجزائية وموضوع الإثبات..... 173
المبحث الثاني: تطور نظم الإثبات وتمييز الإثبات الجنائي عن الإثبات المدني..... 174
المبحث الثالث: عبء الإثبات..... 178
الفصل الثاني: الأصل في المتهم البراءة..... 180
المبحث الأول: مفترضات الأصل الدستوري لمبدأ البراءة..... 181
المبحث الثاني: الحقوق والالتزامات المترتبة على مبدأ البراءة..... 183
الفصل الثالث: الاقتناع القضائي..... 185
المبحث الأول: ماهية الاقتناع القضائي..... 185
المبحث الثاني: الإطار القانوني للاقتناع القضائي..... 187
المبحث الثالث: شروط الوصول إلى اليقين القضائي عند الإدانة..... 190
الفصل الرابع: طرق الإثبات..... 197
المبحث الأول: شهادة الشهود..... 197
المطلب الأول: تعريف الشهادة والشاهد..... 198
المطلب الثاني: الشروط المتطلبة في الشاهد..... 199
المطلب الثالث: الالتزام بواجب أداء الشهادة..... 201
المطلب الرابع: الشهادة السماعية في التشريع الأردني..... 205

www.daralthaqafa.com

المطلب الخامس: حالات قبول الامتناع عن أداء الشهادة وعدم قبولها عند التعارض وعدم الحيدة 207
المطلب السادس: الالتزام على المحكمة بسماع الشهود 210
المطلب السابع: سلطة المحكمة في تقدير الشهادة 212
المبحث الثاني: الاعتراف 214
المبحث الثالث: الخبرة 221
المبحث الرابع: المحررات والأدلة الكتابية 227
المبحث الخامس: القرائن 230
المطلب الأول: ماهية القرائن 230
المطلب الثاني: حجية القرائن القضائية 231
الباب الثاني: البطلان 235
الفصل الأول: تعريف البطلان وتمييزه عن الجزاءات الإجرائية الأخرى 236
المبحث الأول: تعريف البطلان 236
المبحث الثاني: تمييز البطلان عن الجزاءات الإجرائية الأخرى 238
المطلب الأول: الانعدام 238
المطلب الثاني: السقوط وعدم القبول 239
المطلب الثالث: التمييز بين البطلان والسقوط وعدم القبول 240
الفصل الثاني: مذاهب البطلان ومعيار البطلان الذاتي 241
المبحث الأول: المذاهب الفقهية بشأن البطلان 241
المبحث الثاني: المذاهب التشريعية في البطلان 242
المبحث الثالث: معيار البطلان الذاتي وتمييزه عن البطلان النسبي 245
المطلب الأول: ضابط ومعيار البطلان الذاتي 246
المطلب الثاني: ضابط التمييز بين البطلان المطلق والبطلان النسبي 248
الفصل الثالث: آثار البطلان 252
المبحث الأول: أثر البطلان بالنسبة للإجراء المعيب ذاته وأثره على الإجراءات السابقة أو الإجراءات اللاحقة 252
المبحث الثاني: قواعد وأصول إعادة الإجراء الباطل وتحول الإجراء المعيب وتصحيحه 254
المبحث الثالث: تطبيقات قضائية عن البطلان 257

www.daralthaqafa.com

القسم الثالث

القواعد العامة في الأحكام الجزائية وطرق الطعن فيها

الباب الأول: القواعد العامة للأحكام الجزائية 265
الفصل الأول: أنواع الأحكام الجزائية 266
المبحث الأول: الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية 266
المبحث الثاني: الأحكام الباتة والأحكام غير الباتة 268
المبحث الثالث: الأحكام الصحيحة والأحكام المعيبة والأحكام المنعدمة 269
المبحث الرابع: الأحكام الفاصلة في الموضوع والأحكام السابقة على الفصل في الموضوع 270
الفصل الثاني: أركان الحكم الجزائي وشروط صحته (أجزاء الحكم) 273
المبحث الأول: أركان الحكم الجزائي 273
المبحث الثاني: شروط صحة الحكم (أجزاء الحكم) 278
المطلب الأول: ديباجة الحكم 278
المطلب الثاني: أسباب الحكم 281
المطلب الثاني: منطوق الحكم 288
الفصل الثالث: تنفيذ الأحكام الجزائية والإشكال في تنفيذها 292
المبحث الأول: تنفيذ الأحكام الجزائية 292
المطلب الأول: القواعد العامة في تنفيذ الأحكام الجزائية 292
المطلب الثاني: وقف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية 297
المطلب الثالث: بدائل العقوبات السالبة للحرية في القانون المعدل لقانون العقوبات رقم (12) لسنة 2025 299
الفرع الأول: نطاق تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية 300
الفرع الثاني: أنواع بدائل العقوبات السالبة للحرية 302
الفرع الثالث: الأحكام المشتركة لبدائل العقوبات السالبة للحرية 309
الفرع الرابع: دور قاضي تنفيذ العقوبة في الإشراف على بدائل العقوبات السالبة للحرية 312
الفرع الخامس: الآثار المترتبة على تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية ... 314
المطلب الرابع: حالات إرجاء تنفيذ العقوبات السالبة للحرية (أو المقيدة للحرية) واستبدال عقوبة الحبس بالغرامة 317
المطلب الخامس: حسم مدة التوقيف من العقوبة المحكوم بها 323
المبحث الثاني: الإشكال في التنفيذ 324

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: التكييف القانوني للإشكال في التنفيذ وتمييزه عن طرق الطعن في الأحكام 325
المطلب الثاني: أسباب الإشكال في التنفيذ 326
المطلب الثالث: إجراءات الإشكال في التنفيذ 331
المطلب الرابع: سلطة المحكمة في نظر الإشكال في التنفيذ 334
الباب الثاني: طرق الطعن العادية 338
الفصل الأول: الطعن بطريق الاعتراض 340
المبحث الأول: شروط الاعتراض 341
المطلب الأول: الشروط الموضوعية 341
الفرع الأول: محل الاعتراض 341
الفرع الثاني: الخصوم الذين يجوز لهم الطعن بالاعتراض 345
المطلب الثاني: الشروط الشكلية 348
الفرع الأول: الإجراء الذي يتم فيه الاعتراض 348
الفرع الثاني: ميعاد الاعتراض 349
المبحث الثاني: آثار الاعتراض 352
المطلب الأول: الأثر الموقف للاعتراض 352
المطلب الثاني: إعادة طرح الدعوى على ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه 354
الفصل الثاني: الطعن بالاستئناف 363
المبحث الأول: السلطة المختصة بنظر الطعن بالاستئناف 364
المبحث الثاني: شروط الطعن بالاستئناف 367
المطلب الأول: الشروط الموضوعية للطعن 368
الفرع الأول: محل الطعن بالاستئناف 368
الفرع الثاني: الخصوم الذين يجوز لهم الطعن بالاستئناف 375
الفرع الثالث: قاعدة عدم إضرار المحكوم عليه من الطعن الحتمي (الإلزامي) وحال طعنه بمفرده في الحكم الصادر بإدانته (في التشريع الأردني) 378
المطلب الثاني: الشروط الشكلية 381
الفرع الأول: ميعاد الطعن 381
الفرع الثاني: إجراءات رفع الاستئناف 384
الفرع الثالث: الاستئناف الفرعي في التشريع المصري 386
المبحث الثاني: آثار الاستئناف 386

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: الأثر الموقف لتنفيذ الحكم المطعون فيه..... 387
المطلب الثاني: الأثر الناقل..... 388
الفرع الأول: طرح الدعوى على محكمة الاستئناف..... 388
الفرع الثاني: قيود الأثر الناقل..... 389
المبحث الثالث: أصول المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية 393
المطلب الأول: أصول المحاكمة التي تتم أمام محكمة البداية بصفتها الاستئنافية..... 394
المطلب الثاني: أصول المحاكمة الاستئنافية أمام محاكم الاستئناف الناظرة للطعن في أحكام محكمة البداية 394
الفرع الأول: الأصل العام إجراء المحاكمة الاستئنافية تدقيقاً 395
الفرع الثاني: حالات إجراء المحاكمة الاستئنافية مرافعة..... 395
المبحث الرابع: الحكم في الاستئناف 399
المطلب الأول: الحكم في شكل الاستئناف 399
المطلب الثاني: الحكم في موضوع الاستئناف..... 401
الباب الثالث: طرق الطعن غير العادية 408
الفصل الأول: الطعن بالتمييز 409
المبحث الأول: شروط الطعن بالتمييز 410
المطلب الأول: الشروط الموضوعية للطعن بالتمييز 411
الفرع الأول: محل الطعن (الأحكام والقرارات التي تقبل الطعن بالتمييز) 411
الفرع الثاني: الخصوم الذين يجوز لهم الطعن بالتمييز..... 414
الفرع الثالث: المصلحة في الطعن 418
المطلب الثاني: الشروط الشكلية للطعن بالتمييز 422
الفرع الأول: ميعاد الطعن..... 422
الفرع الثاني: تقديم استدعاء الطعن وإيداع الأسباب..... 424
المبحث الثاني: أسباب الطعن بالتمييز 426
المطلب الأول: ما لا يعدُّ وجهاً للطعن بالتمييز..... 427
المطلب الثاني: الأسباب الحصرية للطعن بالتمييز (ما يعدُّ وجهاً للطعن) 432
المطلب الثالث: انحسار أوجه الطعن بالتمييز على العيوب التي تشوب في الحكم الصادر من محاكم الدرجة النهائية 442
المطلب الرابع: العقوبة المبررة..... 446
المبحث الثالث: أثر الطعن بالتمييز..... 449
المطلب الأول: نطاق الأثر الموقف للطعن بالتمييز..... 449

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: نطاق الطعن بالتمييز وحدوده 451
الفرع الأول: تقيد نطاق الطعن من حيث الأشخاص وأوجه الطعن وأسبابه (قاعدة نسبية أثر الطعن) 452
الفرع الثاني: اتساع نطاق الطعن من حيث الأشخاص ومن حيث أوجه الطعن وأسبابه 453
الفرع الثالث: نسبية أثر الطعن بما طعن فيه الطاعن (أوجه الطعن) 456
المبحث الرابع: حدود صلاحية محكمة التمييز للبت في الطعن بالتمييز 457
المطلب الأول: الفصل في الطعن شكلاً 458
المطلب الثاني: حدود صلاحية محكمة التمييز في نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه 460
الفرع الأول: حالة نقض محكمة التمييز الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسها 461
الفرع الثاني: حالات تقييد محكمة الموضوع بقضاء محكمة التمييز 463
المطلب الثالث: صلاحية محكمة التمييز بين نقض الحكم والتصدي للدعوى أو الإحالة إلى المحكمة المنقوض حكمها 467
المطلب الرابع: قاعدة عدم جواز الطعن في أحكام محكمة التمييز وجواز عدول المحكمة عن أحكامها السابقة 469
الفصل الثاني: الطعن بالتمييز نفعاً للقانون (النقض بناءً على أمر خطي) 473
المبحث الأول: تعريف الطعن بالتمييز نفعاً للقانون وشروطه 474
المطلب الأول: التعريف بطريق الطعن بالتمييز نفعاً للقانون وتميزه عن طعن التمييز العادي 474
المطلب الثاني: شروط الطعن بالتمييز لمصلحة القانون 476
المبحث الثاني: أسباب التمييز لمصلحة القانون وحدود سلطة محكمة التمييز في البت في الطعن 478
المطلب الأول: أسباب التمييز لمصلحة القانون 478
المطلب الثاني: حدود سلطة محكمة التمييز في نظر والبت في الطعن لمصلحة القانون 480
الفصل الثالث: إعادة المحاكمة 484
المبحث الأول: ماهية إعادة المحاكمة 484
المطلب الأول: تعريف إعادة المحاكمة 485
المطلب الثاني: الفرق بين إعادة المحاكمة وطرق الطعن في الأحكام الجزائية والنظم القانونية المماثلة 487

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: الفرق بين إعادة المحاكمة وطرق الطعن الأخرى في الأحكام الجزائية 487
الفرع الثاني: الفرق بين إعادة المحاكمة والنظم الجزائية المشابهة 489
المبحث الثاني: شروط إعادة المحاكمة والحالات الحصرية المبينة في القانون لإعادة المحاكمة 490
المطلب الأول: الأحكام التي يجوز الطعن فيها بإعادة المحاكمة 490
المطلب الثاني: حالات إعادة المحاكمة الحصرية 495
الفرع الأول: ظهور المدعى قتله حياً 496
الفرع الثاني: وجود حكمين متناقضين بالإدانة 498
الفرع الثالث: إدانة أحد شهود الإثبات بجرم شهادة الزور 501
الفرع الرابع: ظهور حدث أو مستندات جديدة (الواقعة الجديدة) 504
الفرع الخامس: المستندات المزوَّرة 511
المطلب الثالث: الأشخاص الذين يجوز لهم طلب إعادة المحاكمة وإجراءات تقديم الطلب والبت فيه 513
الفرع الأول: الأشخاص الذين يجوز لهم طلب إعادة المحاكمة والإجراءات الشكلية في طلب إعادة المحاكمة 513
الفرع الثاني: تباين منهج التشريع المقارن في صلاحية الجهة التي تنظر في طلب إعادة المحاكمة 515
المبحث الثالث: البت في طلب إعادة المحاكمة وأثر قبول الطلب على إنفاذ الحكم المطعون فيه 516
المطلب الأول: حدود صلاحية محكمة التمييز للبت في طلب إعادة المحاكمة ... 517
المطلب الثاني: أثر قبول طلب إعادة المحاكمة على إيقاف إنفاذ الحكم المطعون فيه 519
المبحث الرابع: البت في طلب إعادة المحاكمة من المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو من محكمة التمييز في الأحوال الاستثنائية 520
المطلب الأول: حدود صلاحية محكمة الموضوع (المحال إليها طلب إعادة المحاكمة) للبت في طلب إعادة المحاكمة 521
المطلب الثاني: حالة تصدي محكمة التمييز للنظر بطلب إعادة المحاكمة بصورة استثنائية 526
المطلب الثالث: التعويض المعنوي المترتب على براءة المحكوم (نشر الحكم) .. 527

المراجع 531

www.daralthaqafa.com

المقدمة

يتناول هذا الجزء من المؤلَّف التنظيم القضائي بمختلف درجات المحاكم، سواء النظامية أم الخاصة، وبيان التعديلات المستحدثة للإجراءات الجزائية في مختلف القوانين الصادرة بشأن قواعد وأصول المحاكمات الجزائية والتي تبرز مدى عناية الشارع الأردني في تحقيق المواءمة بين الحرص على تحقيق العدالة الجزائية وضمانات حماية الحقوق والحريات الفردية، وهي رسالة سامية طالما غرضها الوصول إلى الغاية القصوى للإجراءات الجزائية في مختلف فروع القوانين الإجرائية الجزائية.

كما يتناول هذا الجزء الإطار العام لنظريتي الإثبات والبطلان، ثم أصول المحاكمة الجزائية وطرق الطعن في الأحكام الجزائية.

كما يشتمل هذا الجزء من المؤلَّف على عرض اجتهاد محكمة التمييز الأردنية في مختلف موضوعات قانون أصول المحاكمات الجزائية، ونطاق الرقابة الفاعلة للمحكمة على ضمان حرص المحاكم الجزائية على التطبيق الصحيح للقانون.

وإنني لا أدَّعي الكمال فيما قدّمته في هذا المؤلَّف، فالكمال لله وحده، إلا أنني أتمنى أن أكون قدّمت إضافة جديدة تسد بعض النقص في المكتبة القانونية الجزائية؛ وهو النقص الذي يتحمل عبئه الفقه والقضاء معاً، من أجل الوصول إلى استقرار تشريعي يكفل تحقيق المواءمة اللازمة بين العدالة الجنائية وحماية الحقوق والحريات الفردية التي يكفلها الدستور.

ونقسّم هذا الجزء من المؤلف في ثلاثة أقسام: الأول يتناول التحقيق النهائي (مرحلة المحاكمة)، والقسم الثاني في الإطار العام لنظريتي الإثبات والبطلان، والثالث في القواعد العامة للأحكام الجزائية وطرق الطعن فيها.

والله ولي التوفيق،،،

المؤلّف

أ. د. نظام توفيق المجالي